

سوريا (الفئة الثالثة)

تعتبر سوريا مقصدا للنساء والأطفال الذين يتم الاتجار بهم بغية الاستعباد كخدم منازل والاستغلال الجنسي لأغراض تجارية. ويتم استقدام النساء من العراق وأوروبا الشرقية ودول الاتحاد السوفيتي السابق والصومال والمغرب للعمل كراقصات كباريه ومن ثم يتم إجبارهن على ممارسة الدعارة بعد قيام أصحاب العمل بمصادرة جوازات سفرهن واحتجازهن في مقر عملهن. وهناك عدد كبير من النساء والأطفال من الجالية الواسعة العدد للاجئين العراقيين في سوريا ممن يتعرضون قسرا للاستغلال الجنسي على أيدي عصابات إجرامية، أو في بعض الحالات، على أيدي أفراد أسرهم. وتفيد التقارير باضطراب بعض العائلات العراقية اليائسة للخلي عن بناتهن على الحدود متوقعين قيام المتاجرين على الجانب السوري بترتيب وثائق مزورة للأطفال وتوفير "عمل" لهن في ملهى ليلي أو في بيت للدعارة. وتقوم العائلات العراقية بالتنسيق لعمل الفتيات في النوادي الليلية كما تقوم العائلات "بتزويجهن" غالبا عدة مرات لغرض وحيد وهو الدعارة. أما في حال بعض النساء والفتيات العراقيات اللاتي يلجأن لممارسة الدعارة بسبب الظروف الاقتصادية اليائسة، فيتم تهريبهن إلى سوريا مجددا وذلك بعد القبض عليهن وترحيلهن. ولقد أصبحت سوريا مقصدا للسياحة الجنسية من قبل مواطني دول بلدان شرق أوسطية أخرى ويرجع ذلك جزئيا إلى تدفق النساء والفتيات العراقيات اللاتي يتم استغلالهن في الدعارة. وتعتبر سوريا أيضا بلد عبور للنساء والفتيات العراقيات اللاتي يتم الاتجار بهن في الكويت والإمارات العربية المتحدة ولبنان بهدف إجبارهن قسرا على ممارسة الدعارة.

ويجري استقدام النساء غالبا من جنوب وشرق آسيا وشرق أفريقيا للعمل في سوريا كخدم في المنازل، وتتعرض بعضهن لظروف تصل إلى حد الاستعباد القسري من قبل أرباب العمل ومن قبل عشرات من وكالات التوظيف داخل سوريا والتي تفتقد العديد منها للتراخيص اللازمة. ولا يشمل قانون العمل السوري عمل هؤلاء كخدم في المنازل. وغالبا ما يتم تغيير العقود الموقعة في بلد العاملة فور وصولها إلى سوريا مما يساعد على تعريضها للعمل القسري. ويتم احتجاز بعض هؤلاء النساء في المنازل التي يعملن فيها ويتم احتجاز جوازات سفرهن من قبل أرباب العمل كوسيلة لفرض قيود على تحركاتهم. ويقوم أرباب العمل في بعض الأحيان بالاعتداء الجسدي على خدم المنازل الوافدين. وقد قامت حكومات كلا من سريلانكا وإندونيسيا وتيمور الشرقية والفلبين بمنع مواطنيها من قبول العمل كخدم منازل في سوريا في ظل غياب تدابير لتنظيم هذا العمل، إلا أن ذلك لم يمنع تدفق هذه العمالة إلى البلاد.

ولا تمثل الحكومة السورية بصورة كاملة للحد الأدنى من المعايير المطلوبة من أجل القضاء على الاتجار بالأشخاص، ولا تبذل جهوداً كبيرة لتحقيق ذلك. كما لم تقم سوريا مجددا خلال العام الماضي بالإبلاغ عن قيامها بأي جهود في مجال إنفاذ القانون للتحقيق في إنتهاكات الاتجار بالأشخاص ومعاقبة مرتكبيها. كما تزال حماية ضحايا الاتجار بالأشخاص غير كافية عموما بالرغم من قيام الحكومة بافتتاح م أوى جديد بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة في نهاية عام 2008 وبالرغم من تخطيطها لافتتاح م أوى ثان عام 2009. هذا ولم تقم الحكومة بأي جهود ملموسة لإطلاع الجمهور السوري على ممارسات الاتجار بالبشر، كما لم تقم بتخفيض الطلب على العمل القسري، خاصة العمل القسري لخدم المنازل، أو بتقليل الطلب على أعمال الجنس التجارية في سوريا. وقد قامت الحكومة بوضع مشروع قانون لمكافحة الاتجار بالبشر تقوم حاليا بمراجعته، لكنها لم تنشر نصه ولم تشر إلى موعد تطبيقه.

توصيات خاصة بسوريا: تطبيق قانون يجرم الاتجار بالبشر بالإضافة إلى التحقيق مع مرتكبي الجرائم وملاحقتهم قضائياً ومعاقبتهم؛ القيام بوضع وتطبيق إجراءات رسمية لتحديد ضحايا الاتجار بالأشخاص بين المجموعات الأكثر عرضة مثل الفتيات والنساء اللاتي يمارسن الدعارة أو الوافدين المحتجزين بسبب عدم حوزتهم على وثائق هجرة وإحالة الضحايا الذين يتم تحديدهم للجهة التي تستطيع تقديم الرعاية المناسبة إليهم؛ القيام بحملة لزيادة الوعي العام حول قضية الاتجار بالبشر.

الملاحقة القضائية

لم تبذل حكومة سوريا خلال العام الماضي أي جهود تم الإبلاغ عنها للتحقيق في جرائم الاتجار بالأشخاص أو معاقبتها بالرغم مما قد أفي عن إغلاق الحكومة عدداً من وكالات توظيف العمالة التي اشتبه في تورطها في استقدام العمال بطرق النصب والاحتيال بهدف استغلالهم. ومازالت سوريا تفقد التشريعات لمكافحة الاتجار بالبشر، وفي ظل غياب هذه التشريعات أضرت الشرطة في وضع مرجع عند تحديد الضحايا المحتملين وعند التحقيق في انتهاكات الاتجار المشتبه فيها. وخلال العام، أظهرت الحكومة إشارات إيجابية تدل على بدء إدراك سوريا لمشكلة الاتجار بالبشر. وقد قامت الحكومة والبرلمان خلال العام بصياغة ومراجعة مشروع قانون لمكافحة الاتجار بالبشر، لكن لم يتم الموافقة عليه أو إدخاله حيز التنفيذ. وبدون تشريعات ملائمة لمكافحة الاتجار بالبشر، يمكن للسلطات استخدام القوانين الحالية التي تحظر الاختطاف والدعارة القسرية والعمل القسري والدخول غير المشروع للأراضي السورية لملاحقة بعض قضايا الاتجار قضائياً، لكن لا توجد أدلة عن قيام السلطات بذلك.

وينص قانون عام 1961 لمكافحة الدعارة على تجريم من يُضطر أي شخص إلى البلاد بهدف ممارسة الدعارة ودفع القاصرات دون سن الـ16 إلى ممارسة الدعارة، وينص على عقوبة تتراوح بين سنة واحدة وسبع سنوات من السجن لمن يقوم بذلك. ويفرض قانون العقوبات العام حكماً بالسجن مدته ثلاثة أعوام وغرامة مالية ضئيلة لاستغلال الدعارة باستخدام القوة أو الاحتيال أو الإكراه. ولا تُعتبر هذه العقوبة متنسقة مع العقوبات المفروضة على جرائم الاغتصاب. وينص المرسوم رقم 29 لعام 1970 الخاص بتنظيم شؤون الهجرة على أن "أي أجنبي يحاول دخول البلاد باستخدام وثائق مزورة وكل من يقوم بمعاونة هذا الشخص يخضع لعقوبة السجن لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر وسنة واحدة. لكن هذه القوانين لا تستهدف من الناحية العملية المتاجرين بالأشخاص ولا يتم تطبيقها عليهم ويسمح قانون صدر عام 2005 بشأن غسيل الأموال وتمويل الإرهاب بملاحقة كل من يتلقى أموالاً غير مشروعة مصدرها، من بين أمور أخرى، "الاتجار بالبشر"، لكن لا توجد معلومات تشير إلى أن ملاحقة أي شخص قضائياً بموجب هذا القانون.

الحماية

حققت الحكومة السورية خلال العام الماضي تقدماً بسيطاً في مجال حماية ضحايا الاتجار بالبشر، وتبرعت بقطعة أرضية لبناء مأوى جديد لضحايا الاتجار بالبشر تم افتتاحه في دمشق أواخر عام 2008، ويتم التخطيط لافتتاح مأوى ثانٍ في حلب في وقت لاحق من العام الحالي. وتقدم هذه الملاجئ الخدمات القانونية والطبية والاستشارات النفسية لضحايا العنف المنزلي وضحايا الاتجار بالبشر. وقد ظلت إحالة ضحايا الاتجار بالبشر على الملاجئ أو إلى المنظمات غير الحكومية تتم بصورة غير رسمية وذلك في ظل غياب تشريعات لمكافحة الاتجار بالبشر وعدم تطوير سياسة رسمية ضد هذا الاتجار. وفي بعض الحالات، تم نقل نساء عراقيات لاجئات تم التعرف عليهن كضحايا للاتجار من منشآت الاحتجاز إلى المأوى. ولا تزال الحكومة تفترق إلى إجراءات رسمية

لتحديد الضحايا المحتملين للاتجار. ونتيجة لذلك، تمّ اعتقال بعض ضحايا الاتجار بالأشخاص ووجهت إليهم التهم بممارسة الدعارة أو انتهاك قوانين الهجرة. بالرغم من ذلك، تشير تقارير إلى أن بعض النساء اللاتي قبض عليهن تهمة الدعارة وتم التعرف على أنهن ضحايا للاتجار بالبشر تمت إحالتهم على المأوى ممّا يعد تطورا إيجابيا. بالإضافة لذلك، تعاونت سلطات الهجرة السورية مع المنظمة الدولية للهجرة وسفارات أجنبية لتنسيق إعادة توطين عدد من النساء اللاجئات فرّ أغلبهن من ظروف سوء المعاملة كخدم منازل. ولم تشجع سوريا ضحايا الاتجار بشكل نشط على مساندة التحقيقات ضد المتاجرين بهم أو ملاحقتهم قضائيا، كما أنها لم تقدم إلى الضحايا الوافدين بدائل قانونية عن ترحيلهم إلى دول قد يواجهون فيها المشقة أو العقاب.

الوقاية

لم تتخذ سوريا خلال العام الماضي سوى الحد الأدنى من الخطوات لمنع الاتجار بالبشر. وعلاوة على ذلك، لم تنظم سوريا أي حملات توعية لتثقيف الراي العام حول موضوع الاتجار بالبشر ولم تتخذ أي تدابير لتخفيض الطلب على ممارسات الجنس التجاري. وعلى نحو مشابه، لم تقم الحكومة بتنفيذ أي حملات للتوعية العامة بشأن استغلال الأطفال في السياحة الجنسية. وقد قامت الحكومة بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة بتدريب مسؤولي الهجرة العاملين على الحدود السورية على محاربة الوثائق المزورة، وشمّل التدريب فقرة استهدفت زيادة الوعي بللاتجار بالبشر. ولم توقع سوريا على بروتوكول 2000 للأمم المتحدة المعني بمنع الاتجار بالبشر.